

**موقف الشيخ مُصَنَّفَك  
(ت: ٨٧٥هـ) من الخلاف النحوي  
والمصطلح النحوي عنده  
في شرحه على الكافية  
(دراسة وصفية)**

The position of Sheikh Musanfak (D: 875 AH) on the grammatical dispute,  
and his grammatical term in his explanation of al-Kafia  
(descriptive study)

الباحث

ليث عبد الخضر عباس علي  
طالب ماجستير في كلية الآداب  
الجامعة العراقية - قسم اللغة العربية  
بإشراف  
أ. د. سعدون أحمد علي الرّبعي



## المقدمة

القرآنية والشعرية ومنثور كلام العرب - يزداد على ذلك غزارة الآراء النحوية فيه، فقد زخر الشرح بآراء كبار علماء العربية على اختلاف ألوانهم العلمية ومدارسهم النحوية.

ومن هنا جاء هذا البحث الموسوم بـ(موقف الشيخ مُصَنَّفك (ت: ٨٧٥هـ) من الخلاف النحوي والمصطلح النحوي عنده في شرحه على الكافية) لنبين فيه موقف الشيخ من الخلاف النحوي، والمصطلح النحوي عنده، لذا اقتضت خطة البحث أن ينتظمه مبحثان، الأول: موقفه من الخلاف النحوي، والثاني: المصطلح النحوي، فضلا عن ملخص وخاتمة بأهم ما توصلنا إليه من نتائج.

\* \* \*

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث فينا رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فمنذ أن خلق الله تعالى الكون ومنّ عليه برسول أمين وقرآن عظيم، تداعت الأقلام وانشغلت العقول خدمة للدين القويم، حيث هيا الله تعالى لعلوم العربية أعلامًا ضربوا في كل علم وفن، وقد استأثرت اللغة بالجزء الأكبر والنصيب الأوفر من جهد علمائنا الأجلاء كونها لغة القرآن الكريم فتناثرت مؤلفاتهم على مدى عصور من الزمن، نابعة من ربوع الفصاحة والبلاغة، ومن تلك المؤلفات: شرح الشيخ مُصَنَّفك (ت: ٨٧٥هـ) على الكافية، الذي يعد كنزا من كنوز اللغة العربية حيث قام الشيخ علي بن مجد الدين محمد بن محمود الشاهرودي، البسطامي، الهروي، الرازي، الحنفي، الأصولي النحوي المنطقي المفسر الأديب، المشهور بـ(مُصَنَّفك) بتأليفه على مرحلتين وكما هو واضح من مقدمة الشرح، إذ كانت الأولى على شكل طرر وطرر ونكت، فأعجب به تلامذته فاستجاب لرغبتهم وقام بنظمه على شكل مؤلف، حيث وفقنا الله تعالى لتحقيقه خدمة للعربية وأهلها، فهو من أهم المؤلفات النحوية في عصره، إذ تنبع أهميته من أهمية متن الكافية في النحو لابن الحاجب بما اشتمل عليه من فنون اللغة من نحو ولغة وصرف وبلاغة، مع غزارة شواهد الفصيحة-

## الملخص

يهدف البحث الموسوم بـ: (موقف الشيخ مُصَنَّفَك (ت: ٨٧٥هـ) من الخلاف النحوي والمصطلح النحوي عنده في شرحه على الكافية) إلى إبراز ظاهرة الخلاف النحوي في الشرح وموقف الشيخ منها وكيفية وقوفه عليها مفصلاً القول فيها، مع إبراز معالم الشخصية العلمية للشيخ (رحمه الله تعالى) وإظهار أبرز آرائه النحوية التي أيد فيها المذاهب النحوية، فضلاً عن بيان استعماله للمصطلح النحوي.

وقد اقتضت الضرورة أن ينتظمه مبحثان، الأول منهما تكفل في بيان موقف الشيخ من الخلاف النحوي، أما الثاني فحمل عنوان المصطلح النحوي، فضلاً عن هذا افتتحته بمقدمة بينت فيها أهمية شرح الشيخ على الكافية وختمته بخاتمة أودعت فيها أهم النتائج.

\* \* \*

\* \* \*

The research tagged with: (The position of Sheikh Musanfak (T.: 875 AH) on the grammatical dispute and his grammatical term in his explanation on the adequate) aims to highlight the phenomenon of grammatical disagreement in the explanation and the position of the Sheikh about it and how he stood. It is detailed to say about it, with highlighting the features of the scientific personality of the Sheikh (may God have mercy on him) and showing his most prominent grammatical views in which he supported the grammatical schools, as well as an explanation of his use of the grammatical term. It was necessary to organize it into two sections, the first of which ensured the statement of the Sheikh's position on the grammatical dispute, while the second bore the title of the grammatical term, in addition to this, it opened with an introduction in which it explained the importance of the Sheikh's explanation on the sufficient and concluded with a conclusion in which the most important results were deposited.

### • المطلب الأول: موقفه من الخلاف النحوي

مما لا شك فيه أنَّ من نتائج الابداع الفكري، أن تقدح رؤى وأفكار مختلفة ومتباينة في أذهان المبدعين، التي من نتائجها إحداث سباقا فكريا وثقافيا، يدافع فيه كل ذي رأي عن رأيه، فمن رحم تلك الأفكار تولدت ظاهرة الخلاف، وهي ليست مقصورة على علم بذاته، وإنَّما متجذرة متناثرة في كل علم وفن، لكن ما يعنينا منها هي ظاهرة الخلاف النحوي الذي نشأ بين مذاهبه المختلفة، فكلما اختلفت الأفكار وتشعبت الآراء كلما ازداد حجم الخلاف الذي نتج منذ تكوينه رؤى ونظريات متنوعة دلت في مباحثها على عظيم هذا البحث وجهود رجاله<sup>(١)</sup>، قال زين الدين الرازي: ((أراد الله أن يشغل العلماء برد المتشابه إلى المحكم بالنظر والاستدلال والبحث والاجتهاد فيثابون على هذه العبادة، ولو كان كُلُّه ظاهراً جلياً لاستوى فيه العلماء والجُهَّال ولماتت الخواطر لعدم البحث والاستنباط، فإنَّ زناد الفكر إنما يقدح بزيادة المشكلات))<sup>(٢)</sup>.

أمَّا الشيخ (رحمه الله) فقد أوقف قلمه في المسائل الخلافية، عارضا لآراء المذهبين مرجحا ما ذهب إليه البصريون في بعضها، مدافعا عن الرأي الكوفي في الأخرى، وفي مسائل أخر سكت عن الترجيح مكتفيا بعرض المسألة فقط، وبعض المسائل وقف أمام اختلاف عالَمين من مذهب واحد، أو

من مذهبين مختلفين، وهذه بعض المسائل التي وقف عندها:

#### ١- مسائل وافق فيها المذهب البصري:

وافق الشيخ المذهب البصري في مسألة ألقاب أواخر المبني من حيث الحركات والسكون، قال: ((قوله: ((والقابه))<sup>(٣)</sup>، أي: وألقاب أواخر المبني باعتبار الحركات والسكون، ضمَّ كَقَبْلُ وفتح كَأَيْنَ وكسر كَأَمْسٍ ووقف كَمَنْ، هذا عند البصريين<sup>(٤)</sup>، وأمَّا عند الكوفيين<sup>(٥)</sup> فهي مرادفة للرفع والنصب والجر والجزم، والأول أولى؛ لأنَّ حقائقها مخالفة، فكذلك مبني الألقاب دفعا للاشتراك))<sup>(٦)</sup>.

وفي مسألة تسمية ضمير الشأن ذهب مع تسمية البصريين، قال: ((قال: ((وقد يتقدم))<sup>(٧)</sup>، شرع في تفصيل أحوال ضمير الشأن، والكوفيون يسمونه المجهول؛ لأنَّه يرجع إلى المجهول وتسمية البصريين أولى؛ لأنَّه يرجع إلى الشأن والقصة))<sup>(٨)</sup>.

وفي مسألة زيادة (من) في النفي والإيجاب وافق الشيخ المذهب البصري في مجيئها مع المنفي فقط، قال: ((الرابع: زائدة وذلك في غير الموجب نحو: ما جاءني من أحدٍ، وتعرفها بأنك لو حذفها

(٣) الكافية: ٣٢

(٤) ينظر: الكتاب: ١٣/١، واللمع: ١٠.

(٥) ينظر: إسفار الفصيح: ٢٢٠/١، والتذييل والتكميل: ١٩٨/١.

(٦) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٩٥.

(٧) الكافية: ٣٤.

(٨) المصدر السابق: ١١٥.

(١) ينظر: شرح العوامل النحوية، أطروحة دكتوراه: ٥٥.

(٢) أنموذج الجليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل: ٤٠، وشرح العوامل النحوية، أطروحة دكتوراه: ٥٥.

يبقى أصل المعنى على حاله، نحو: ما جاءني أحدٌ، وقيل: من قوله ما جاءني من أحد يفيد استغراق الجنس<sup>(١)</sup>، وحذفها لا يفيد، فعلى هذا تكون من زائدة وخالف الكوفيون البصريين فقالوا: يجوز أن تزداد في الإثبات تمسكا بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤٤]، وقولهم: قد كان من مطر<sup>(٢)</sup>، فأجاب البصريون<sup>(٣)</sup>: إِنَّ من في قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤٤]، للتبعيض وإنه محتمل، إذ ليس قوله: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الرُّم: ٥٣]، واردا مورد يغفر لكم؛ لأنَّ الأول وارد في قوم نوح، وغفران للجميع من هذه الأمة، وفي قوله من مطر للتبعيض، أي: كان بعض المطر أو للتبيين، أي كان شيء من مطر، أو على طريق الحكاية، كأنه سُئل هل كان من مطر؟ فأجيب بأنه قد كان من مطر، ومع هذا الاحتمال لا يثبت قول الكوفيين، ولأنَّ من في النفي تفيد تأكيد الاستغراق في النفي، ولم تفد شيئا في الإثبات فلا يلزم من جواز زيادته في النفي جواز زيادته في الإيجاب<sup>(٤)</sup>.

ووافق البصريين أيضا في عد الفعل الأمر مبنيا، خلافا للكوفيين، قال: ((قوله: (( وحكم آخره حكم المجزوم))<sup>(٥)</sup>، أي: إنه يُبنى على السكون، يعني: ما

هو مذهب البصريين<sup>(٦)</sup>، لا معرب مجزوم على ما هو مذهب الكوفيين<sup>(٧)</sup>. وفي مسألة دخول (ربّ) على المعرفة خالف الكوفيين ووافق البصريين في دخولها على النكرة فقط، قال: ((ويلزم الكوفيون جواز ربّ الرجل؛ لأنَّ المضمّر أعرف هكذا قالوه وهو ممنوع))<sup>(٨)</sup>. وفي مسألة دخول (إن) المكسورة وافق البصريين من حيث دخولها على الأفعال الناقصة فقط، قال: ((قوله: (( ويجوز دخولها))<sup>(٩)</sup>، أي: المكسورة المخففة على فعل من أفعال المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْعَافِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، وقوله: ﴿وَإِنْ تَظُنُّكَ لَمَنِ الْكَافِرِينَ﴾ [الشُّعراء: ١٨٦]، وقوله: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وخالف الكوفيون وقالوا: يجوز دخولها في سائر الأفعال أيضا وأنشد:

بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ<sup>(١٠)</sup>

وقول البصريين أقوى؛ لأنَّ (إن) لتأكيد الجملة

الاسمية والأفعال الداخلة على المبتدأ تقوم مقام

(٦) ينظر رأيهم في: الإنصاف: المسألة: (٧٢): ٤٣٥/٢، واللباب: ١٧/٢.

(٧) ينظر رأيهم في: الإنصاف: مسألة: (٧٢): ٤٢٧/٢، واللباب: ١٧/٢، شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٢٨٠.

(٨) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٣٤٠.

(٩) الكافية: ٥٣.

(١٠) البيت من الكامل، وهو منسوب إلى عاتكة بنت زيد، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري: ١٤٧/٣، والحماسة البصرية: ٢٠٣/١، ونهاية الأرب في فنون الأدب: ١٣٩/١٩.

(١) ذكره العكبري، ينظر: اللباب: ٣٥٥/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٢٣/٤، ومغني اللبيب: ٤٢٨.

(٣) ينظر: نتائج الفكر النحوي: ٢٥٨، والمفصل: ٣٨٠.

(٤) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٣٣٣.

(٥) الكافية: ٤٦.

الحركة والتنوين بدليل الغلامان، فلو كان لمجرد التنوين لم يجمع مع اللام والحق إنه كالحركة في موضع، وكالتنوين في موضع، بخلاف رجلان<sup>(٧)</sup>.

وذكر اتفاقهم في مسألة دخول الالف واللام على الأعداد فتكون مبنية، قال: ((ثم إذا أُضيفت هذه الأعداد ودخل عليها لام التعريف، نحو أحد عشر والأحد عشر يبقى حكم البناء مع الألف واللام بالاتفاق))<sup>(٨)</sup> وفي مسألة تعدي الأفعال التي تتعدى بنفسها، أو بواسطة، قال: ((وأقول: بينهما فرق وهو: أنَّ الإعلام من أفعال القلوب ويتعلق بفهم المعنى، وأمَّا الإنشاء والإخبار فليس كذلك، بل يجوز أن يكون إعلامًا للقلب، ويجوز أن يكون إسماعًا للأذن، فإن أريد الأول فلا شك أنَّ تعديتها بلا واسطة؛ لأنَّه يتعلّق بالمعنى، وإن أريد الثاني فيكون له مفعول به واحد، وأمَّا الأخيران فيكون على المعنى تفسيراً لمفعولٍ مطلق؛ لأنَّه حينئذ يكون نفس النبا وتقديره: أنبأني زيداً إنباء عمرو وهو عمرو منطلق، أي: أسمعني هذا الخبر فيكون بطريق الحكاية، وهذا كقولك: قلت كذا، فإن أردت اللفظ يكون وقوعاً كقولك: قلت زيد قائم؛ لأنَّه راجع إلى معنى الحكاية، إذ المراد: تلفظت هذا اللفظ، وإن أردت المعنى باعتبار القول المنفي يكون منصوباً كقولك: أتقول زيداً قائماً؟ فكذلك ما

المبتدأ فإذا دخلت عليها فإنَّها دخلت على المبتدأ؛ لأنَّ الداخل على الداخل على شيء داخل على ذلك الشيء، ولا كذلك غيرها))<sup>(٩)</sup>.

## ٢- مسائل وافق فيها المذهب الكوفي:

وافق الشيخ المذهب الكوفي في مسألة حكم آخر الفعل الأمر، قال: ((لكن حكم آخره حكم المجزوم فحيث تُحذف من المجزوم حركة تُحذف ههنا حركة وحيث يُحذف حرف يُحذف حرف، نحو: اضرب واغز وارم واخش واغزوا وارميا واخشيا، وعلى هذا، واتحاد الحكم دليل الكوفيين مع اعتوار المعاني المختلفة، قالوا: والعامل لام مضمرة<sup>(١٠)</sup> فإنَّ اضرب معناه: ليضرب، وأمَّا دليل البصريين عدم مشابهة الاسم؛ لأنَّه ليس مشتركاً ولم يقع موقع الاسم؛ لأنَّ لام الجزم تعمل مقدرة في الاسم فكذا ههنا وكلام الكوفيين حسن))<sup>(١١)</sup>.

## ٣- مسائل ذكر فيها اتفاق المذهبيين:

رجح رأي المذهبيين في مسألة حذف نون الاضافة، قال: ((قال: ((وتحذف نونه بالضافة))<sup>(١٢)</sup>، نحو: غلاما زيد؛ لأنَّه عوض من التنوين وذلك عند الكوفيين<sup>(١٣)</sup>، وأمَّا عند البصريين<sup>(١٤)</sup> فهو عوض من

(١) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٣٦٥.

(٢) أضمريت للتخفيف كما قالوا، ينظر: اللامات: ٩٤، والمفصل: ٣٣٩.

(٣) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٢٨١.

(٤) الكافية: ٤٠.

(٥) ينظر: علل الثنية: ٨٢.

(٦) ينظر: المقتضب: ١٤٤/٤، وعلل الثنية: ٨٢، واللباب:

١٥٥/١.

(٧) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٢٠٤.

(٨) ينظر: التذليل والتكميل: ٣٢٤/٩، شرح الشيخ مصنفك

على الكافية: ١٥٣.

نحن فيه وهذا توفيق بين المذهبين<sup>(١)</sup>.

وذكر أيضا اتفاق المذهبين في مسألة العطف بحرف الواو على عاملين، قال: ((والواو إنما يذكر حيث حذف الفعل فلا يقال أقسمت والله، كما يقال أقسمت بالله فكأن الواو مبدلة عن الفعل والباء معًا، ومن ثم لما ثبت العطف على عاملين في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۚ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۚ﴾ [الليل: ١ - ٢]، بأنَّ واو النهار واو يعطف على عاملين، أحدهما: الفعل المحذوف، والثاني: واو القسم، أجاب المانع بأنَّ هذه الواو جعلت عوضًا من الفعل وهي حرف جر فصارت عاملة للعملين بالاعتبارين فأجريت مجرى عامل واحد عمل عاملين<sup>(٢)</sup>، وذلك جائز باتفاق، نحو: ضرب زيد عمرًا وبكر خالدًا، فلم يلزم منه جواز العطف على عاملين<sup>(٣)</sup>.

٤- مسائل ذكر فيها رأي المذهبين وبعض العلماء ولم يرجح أيًا منها:

في مسألة الضمير الواقع بعد لولا، قال: ((قال: ((والأكثر لولا أنت))<sup>(٤)</sup>، أي: أكثر النحويين متفقون على أنَّ الضمير الواقع بعد لولا يجب أن يكون مرفوعًا منفصلًا، نحو: لولا أنت؛ لأنه مبتدأ عند البصريين وفاعل حذف فعله عند الكوفيين<sup>(٥)</sup> فوجب أن يكون

مرفوعا كذلك منفصلا<sup>(٦)</sup>.

وفي خلافهم في تسمية ضمير الفصل، قال: ((وأنت تعلم أنَّه حيث يكون الخبر معرفة لا يمكن المبتدأ إلا كذلك فهذا شرط آخر، والبصريون يسمونه فصلا<sup>(٧)</sup>؛ لكونه يفصل بين الخبر والنعت غالبا، فإنَّ أفعَل من كذا لا يصلح للنعتية، وكذا قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧]، إذ الضمير لا يوصف، والكوفيون يسمونه عمادا<sup>(٨)</sup>، إذ يعتمد عليه في عدم الالتباس<sup>(٩)</sup>.

وذكر أيضًا الخلاف في مسألة تقديم خبر ليس عليها، قال: ((وأما القسم الثالث وهو: المختلف فيه فهو ليس، فذهب الكوفيون<sup>(١٠)</sup> وتابعهم المبرد<sup>(١١)</sup> إلى عدم جوازه؛ لامتناع تقديم المنفي على المنفي، وذهب البصريون<sup>(١٢)</sup> إلى الجواز؛ لأنَّه فعل صريح ولقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فإنَّ مصروفًا عمل في يوم مع أنَّه خبر ليس فلا ن تعمل ليس فيما يكون خبره لكان أولى<sup>(١٣)</sup>.

مسألة: (٩٧): ٥٦٨/٢، وشرح المفصل: ٣٤٣/٢.

(٦) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ١٠٧.

(٧) ينظر: الأصول في النحو: ١٢٥/٢.

(٨) ينظر: الأصول في النحو: ١٢٥/٢.

(٩) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ١١٣.

(١٠) ينظر رأيهم في الإنصاف: مسألة: (١٨): ١٣٠/١. وتابعهم

ابن مالك حيث قال: (المنع أحب إليَّ؛ لشبهه ليس بما)،

شرح الكافية لابن مالك: ٣٩٧/١.

(١١) ينظر: المقتضب: ١٠٢/٤.

(١٢) ينظر رأيهم في: الإنصاف: مسألة: (١٨): ١٣٠/١.

(١٣) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٣٠٢.

(١) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٢٨٦.

(٢) نسبه ابن هشام إلى الزمخشري، ولم أقف عليه في مؤلفاته، ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٤.

(٣) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٣٤٣.

(٤) الكافية: ٣٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٣٦/٣، والإنصاف:

وذكر أيضًا خلاف المذهبين في المضمهر الواقع بعد (رَبِّ)، إذ اشترط البصريون فيه الأفراد خلافاً للكوفيين، إذ قال: ((اعلم أنَّ رَبَّ مقابلة لَكُمْ بأنها للتعليل... وعند البصريين يرجع إلى معهود ذهني فيجب أن يكون مفرداً كما في نعم، فيقال: رب رجلاً ورجلين ورجالاً وهند وهندين وهنداءات<sup>(١)</sup>، وعند الكوفيين يرجع إلى شيء تقدم ذكره كأن قائلًا سأل: هل من رجل كريم؟ ف قيل له: رَبَّ رجلاً ولهذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فيقال رَبَّ رجلاً ورُبَّما رجلين ورُبَّهم رجلاً ورُبَّها هند ورُبَّهما هندين ورُبَّهنَّ هنداءات<sup>(٢)</sup>)).

أهم ما وقفت عليه من منهج الشيخ في التعامل مع المسائل الخلافية، فقد وجدته سلك طريق الأقدمين في عرضه للمسائل الخلافية إلا ما ندر منها فإنه يُدلي بدلوها فيها، فالمسائل التي عرضها وجدناه قد وافق البصريين في كثير منها إلا في مسألة واحدة قد ركن فيها إلى الرأي الكوفي، وبعض المسائل اكتفى بعرضها فقط من دون الولوج في الترجيح أو التفصيل، ولم يقف عند حدود الخلاف بين المذهبين فقط، بل عرض مسائل خلافية بين العلماء في مسألة ما، وربما كان العلماء من مدرسة

لا اجتماع حرفي علة، وقلبت الواو؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وذهب الكوفيون إلى أنه ذال فقط<sup>(٣)</sup> وزيد الألف تكثيراً فحركوا الذال بالفتح؛ لأجل الألف وهو ضعيف؛ لأنَّ المبهمة لا يكون على حرف واحد ولأن تصغيره ذياً بالتشديد، والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها<sup>(٤)</sup>، وفي (ذا) بعد ما الاستفهامية قال: ((ومنها: ذا بعد ما للاستفهام عند سيبويه<sup>(٥)</sup>، وأما عند الكوفيين<sup>(٦)</sup> فاسم الإشارة بمعنى الذي من غير شيء آخر، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، أي: أنتم الذين تقتلون<sup>(٧)</sup> وقوله: ﴿هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ﴾ [النساء: ١٠٩]، ومما تقدم أجمل

#### ٥- مسائل عرض فيها رأي المذهب الكوفي مع بعض علماء البصرة:

في أصل (ذا)، عرض رأي الأخفش والكوفيين قال: ((وقال الأخفش: أصل ذا ذِي بالتشديد لجواز إمالته فحذف لام الفعل فبقي ذي<sup>(٨)</sup>، مثل كي قلبت الياء ألفاً ليخرج عن صورة الحرف، وقال بعضهم: أصله ذوي بفتح العين<sup>(٩)</sup>؛ لأنَّ ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياء، فحذفت الياء؛ دفعاً

(١) ينظر رأيهم في: شرح التسهيل: ١٨٤/٣.

(٢) ينظر رأيهم في: الأصول في النحو: ٤١٩/١، والجنى الداني:

٤٤٩، وشرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٣٤٠.

(٣) نُسب هذا القول إلى الأخفش، ولم أقف عليه في مؤلفاته

على حد بحثي، ينظر: شرح الرضي: ١٨٧/١، وقال به أيضًا

ابن جني، ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات:

٢٤٤/١.

(٤) نسب أبو حيان الأندلسي إلى سيبويه، ينظر: ارتشاف

الضرب: ٦٢٢/٢.

(٥) ينظر رأيهم في: الإنصاف: مسألة: (٩٥): ٥٥٢/٢-٥٥٣.

(٦) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ١٢١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٤١٧/٢.

(٨) ينظر: شرح الأشموني: ١٥٦/١.

(٩) ينظر: الكشف: ١٦٠/١، وزاد المسير: ٨٥/١.

(١٠) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ١٣١.

قال: ((بوصان: قبيلة. والباسل: الشجاع. وعبيد العصا، نعت لبوصان))<sup>(٤)</sup> واستعمل الشيخ هذا المصطلح في تبيان وقوع ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، قال: ((وأنت تعلم أنه حيث يكون الخبر معرفة لا كون المبتدأ إلا كذلك فهذا شرط آخر، والبصريون يسمونه فصلاً<sup>(٥)</sup>؛ لكونه يفصل بين الخبر والنعت غالباً))<sup>(٦)</sup>.

٢- الخفض: مصطلح كوفي يقابله عند البصريين الجر، واستعمله الكوفيون كثيراً، قال الفراء في توجيهه لقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [البقرة: ٩٠]: ((أن يكفروا في موضع خفض ورفع، فأما خفض فأن ترده على الهاء التي في (به) ((<sup>(٧)</sup> أما ثعلب قال ((وُسَمِعَ: الله لآتينك، و: الحق لآتينك. قال: إذا جاء بالأسماء في الأقسام ومعها واو خفض، وإذا أسقط الواو نصب))<sup>(٨)</sup> والشيخ استوقف هذا المصطلح الكوفي في بيانه لمميز العدد مئة، قال: ((قوله: ((ومميز مئة))،<sup>(٩)</sup> أي: ومميز مئة مخفوض مفرد نحو: ثلاثمئة درهم، ومميز ألف كذلك، نحو: ألف درهم، ومميز ثلاثة مئة وألف كذلك، نحو مئتا درهم وألفا درهم، ومميز جمع ألف كذلك، نحو: ثلاثة آلاف رجل، أما خفض فعلى

واحدة كعرضه لمسألة بين الخليل وسيبويه، أو بين سيبويه والأخفش، أو ربما كان بين علمين لمذهبين مختلفين.

• **المطلب الثاني: المصطلح النحوي عند الشيخ**  
استعمل الشيخ كثيراً من المصطلحات النحوية، والغالب منها استعمل مصطلح المدرسة البصرية، فالمصطلح هو الهوية التي بها نتبين المنهج النحوي للشارح وثقافته في التعامل مع المناهج النحوية في اللغة<sup>(١٠)</sup>، وسأكتفي بالوقوف على بعض المصطلحات الكوفية التي استعملها الشيخ؛ كون السائد في الشرح هي المصطلحات البصرية، وهذه أهم المصطلحات التي استعملها:

١- النعت: من مصطلحات الكوفيين وتقابله الصفة عند البصريين، وجاء عند علماء المذهب الكوفي فهذا الشيخ الفراء استوقفه في بيان إعراب (الذين) في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الذين آمنوا وكانوا يتقون]<sup>(١١)</sup> [يونس: ٦٢ - ٦٣]، قال: ((الَّذِينَ) في موضع رفع لأنه نعت جاء بعد خبر إن))<sup>(١٢)</sup>، أما أبو بكر بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) فقد استعمل هذا المصطلح أيضاً في إعرابه أحد الأبيات الشعرية لامرئ القيس، وهو:

قُولَا لِدُودَانِ عَبِيدِ الْعَصَا

مَا غَرَّكُمْ بِالْأَسَدِ الْبَاسِلِ<sup>(١٣)</sup>

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٨.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١٢٥/٢.

(٦) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ١١٣.

(٧) معاني القرآن للفراء: ٥٦/١.

(٨) مجالس ثعلب: ٦٧.

(٩) الكافية: ٣٨.

(١١) ينظر: شرح العوامل النحوية، اطروحة دكتوراه: ٦٥.

(١٢) معاني القرآن للفراء: ٤٧٠/١.

(١٣) ديوان امرئ القيس: ١٤١.

الإضافة؛ لأنه هو الأخف))<sup>(١)</sup>، وفي بيانه لبعض أحوال اسم التفضيل قال: ((ولا يُقال مررت برجل أفضل منه أبوه، بخفض أفضل بل برفعه؛ ليكون خبراً للمبتدأ أو هو أبوه))<sup>(٢)</sup>.

٤- المستقبل: أحد مصطلحات المذهب الكوفي،

يقابله الفعل المضارع في المذهب البصري، وقد استعمله ثعلب في قوله: ((ولا تجيء عسى إلا مع مستقبل، ولا تجيء مع ماضٍ ولا دائم ولا صفة))<sup>(٣)</sup>، أمّا أبو بكر الأنباري فجاء في قوله: ((وأن تضارع لو في مثل هذا الموضع، يقال: وددت أن يقوم عبد الله، ووددت لو قام عبد الله، إلا أن لو يرتفع المستقبل بعدها بالزيادة التي في أوله، وأن تنصب الفعل المستقبل))<sup>(٤)</sup> فالشيخ استعمله في بيانه لأسماء الأفعال، فذكر المستقبل بدل قوله المضارع، قال: ((الخامس: عند بعضهم أن أف وأوه بمعنى الأمر، أتضجر وأتوجع فيكون بمعنى المستقبل))<sup>(٥)</sup>، وفي المسألة ذاتها يبين أن اسم الفعل يدل على الفعل، قال: ((فالأولى أن يقال: اسم الفعل اسم يدل على الفعل، أي: على لفظ معناه مقترن بالزمان سواء كان بمعنى الماضي أو الأمر أو المستقبل))<sup>(٦)</sup>.

٥- ما لم يسم فاعله: أحد المصطلحات الكوفية، يقابله في المذهب البصري الفعل المبني للمجهول، استعمله الفراء في توجيه اعراب قوله تعالى:

٣- المحل: أحد المصطلحات الكوفية يقابله الظرف عند البصريين، فمن استعملاته عند الكوفيين قول أبي بكر الأنباري في توجيهه لإعراب مفردة وردت في بيت لأمرئ القيس في قوله:

ضَلِيعٌ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ  
بِضَافٍ فُؤِيقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْرَلٍ<sup>(٣)</sup>

قال: ((وفويق الأرض منصوب على المحل))

<sup>(٤)</sup>، استعمله الشيخ لتوضيح معنى الظرفية قال: (قال: ((وفي للظرفية وبمعنى على قليلاً))<sup>(٥)</sup>، المراد من الظرفية: حلول شيء في شيء أو على شيء، والحلول إمّا حقيقي بأن يكون الحال والمحل جسمين نحو: الماء في الكوز، وزيد في البيت، أو الحال عرضاً والمحل جسمًا، نحو: البياض في الثلج، والحلاوة في العسل، وإمّا مجازي بأن يكون المحل جسمًا والحال معنًى، نحو: الصدق في أبي بكر، والشجاعة في عليٍّ، أو بأن يكون المحل معنى والحال جسمًا، نحو: زيد في غاية العلو، وعمرو في ذروة الكرم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ

(١) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ١٨٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٤١.

(٣) ديوان امرئ القيس: ٥٩.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٩٠.

(٥) الكافية: ٥١.

(٦) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٣٣٧.

(٧) مجالس ثعلب: ٧٨.

(٨) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٠.

(٩) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ١٤٢.

(١٠) المصدر نفسه: ١٤٣.

يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا عَاقَلَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴿١٨٠﴾ [آل عِمْرَان : ١٨٠]، ((يقال: إِنَّمَا (هُوَ) ههنا عماد، فأين اسم هذا العماد؟ قيل: هُوَ مضمر، معناه: فلا يحسبن الباخلون البخل هُوَ خيرا لهم))<sup>(٥)</sup> وقد ساق الشيخ هذا المصطلح ليعين الفرق بين المذهبين في تسمية هذا المصطلح عند عرضه لضمير الفصل، قال: ((والبصريون يسمونه فصلاً<sup>(٦)</sup>؛ لكونه يفصل بين الخبر والنعت غالباً، فإنَّ أفعال من كذا لا يصلح للنعتية، وكذا قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾ [الْمَائِدَة : ١١٧]، إذ الضمير لا يوصف، والكوفيون يسمونه عماداً<sup>(٧)</sup>، إذ يعتمد عليه في عدم الالتباس))<sup>(٨)</sup>.

#### ٧- الحشو والصلة: من المصطلحات الكوفية،

وهو يقابل الزيادة عند البصريين، وقد ورد ذكرهما عند الفراء، فالحشو ذكره عند اعرابه لـ (ما) في (بئسما)، قال: ((ولو جعلت ما على جهة الحشو كما تقول: عما قليل آتيك، جاز فيه التأنيث والجمع، فقلت: بئسما رجلين أنتما))<sup>(٩)</sup> أمّا الشيخ فقد استوقفه في موضع تعدية الأفعال إلى مفعولين، قال: ((... وليس فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل إذا ما

﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البَقَرَة : ١٧٣]، قال في توجيهها: ((ولا يجوز ههنا إلّا رفع الميتة والدم؛ لأنك إن جعلت (إِنَّمَا) حرفاً واحداً رفعت الميتة والدم؛ لأنّه فعل لم يسم فاعله، وإن جعلت (ما) على جهة (الذي) رفعت الميتة والدم لأنه خبر لـ (ما))<sup>(١٠)</sup>، وقد استعمله الشيخ في مواطن عدة أحدها في عرضه للفعل المبني للمجهول، قال: ((قال: ((فعل ما لم يسم فاعله))<sup>(١١)</sup>، قد يُحذف الفاعل ويُسند الفعل إلى غيره؛ للاختصار ولإيهام، أو لعدم العلم بالفاعل، أو لوجود العلم به أو للتعظيم أو لغيره، فلا بدّ من أن تكون صيغة الفعل غير تلك الصيغة، ثمّ الفعل إمّا أن يكون ماضياً أو مضارعاً فإن كان ماضياً: ضُمّ أوله وكُسِر ما قبل آخره، ولم يقتصر على الضم وحده وإلّا لالتبس أعلم بمضارع علم لمتكلم ما لم يُسم فاعله))<sup>(١٢)</sup>، واستعمله في موضع آخر وذلك في بيانه لصوغ الأمر من المضارع، قال: ((... وإلّا لوجب كسر الهمزة؛ لأنّه لو ضُمّت لالتبس ما بعده كسر، كـ (اضرب) بمضارع الرباعي للمتكلم وبماضي الرباعي لما لم يُسم فاعله، والتبس ما بعده فتح كـ (اعلم) بمضارع ما لم يُسم فاعله))<sup>(١٣)</sup>.

#### ٦- العماد: مصطلح كوفي يقابل ضمير الفصل

عند البصريين، وهو شائع عند الفراء، قال في بيان الموقع الاعرابي للضمير (هو) في قوله تعالى: ﴿وَلَا

(١) معاني القرآن للفراء: ١/١٠٢.

(٢) الكافية: ٤٦.

(٣) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٢٧٨.

(٤) المصدر نفسه: ٢٨٢.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/٢٤٨.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٢/١٢٥.

(٧) ينظر: الأصول في النحو: ٢/١٢٥.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٢/٣٢٩، وشرح الشيخ مصنفك

على الكافية: ١١٣.

(٩) معاني القرآن للفراء: ١/٥٨، ومصطلحات النحو الكوفي:

٣٩.

ومما تقدم نجد أنَّ الشيخ قد زواج بين المصطلحات الكوفية والبصرية في توضيحه لبعض المسائل، إلَّا أنَّ المصطلحات الكوفية لم تكن بقدر أخواتها من المصطلحات البصرية التي استأثرت بالجزء الأكبر من الشرح، إذ تعد هذه نتيجة حتمية كون الشيخ (رحمه الله) بصريَّ المذهب والتقليد. وأختم القول في مسألة المصطلح الكوفي بقول الدكتور عبد الله الخثران، قال: ((الذي نلاحظه أن الكوفيين أقرب إلى وضع المصطلح المختصر من البصريين، فعبارات البصريين السابقة تبدو وكأنها شرح للظاهرة لا تسمية للمصطلح وكانت عبارة الكوفيين ما لم يسم فاعله أكثر اختصاراً؛ ولذلك مال إليها أكثر البصريين والمتأخرين))<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

جاء فعل يتعدى إلى ثلاثة حتى يتعدى إلى أربعة بالهمزة، وإمّا بثقل الحشو، نحو: فَرَّحَ وفَرَّحْتُ زيِّداً، وإمّا بحرف الجر، يجوز: ذهبت بزيِّدٍ<sup>(٨)</sup>، أما (الصلة) فقد وردت أيضاً عند الفراء (ت: ٢٠٧هـ) إذ استعملها في بيانه لإعراب (غير) في سورة الحمد، قال: ((قد قال بعض من لا يعرف العربية: إنَّ معنى غَيْرٍ في (الْحَمْدُ) معنى سوى، وإنَّ (لَا) صلة في الكلام))<sup>(٩)</sup> فقد استوقفها لبيان معنى الموصول، قال: ((قال: ((الموصول))<sup>(١٠)</sup>، ما لا يتم جزؤه إلَّا بصلة وعائد، أي: هو الاسم الذي لا يتم في أن يصير أحد جزأي الكلام إلَّا بصلة و عائد، ثم قال: ((وصلته جملة خبرية))<sup>(١١)</sup>؛ لئلا يكون تعريف الموصول بالصلة تعريفاً للشيء بمثله، وإنمَّا لم يقل ما لا يتم جزؤه إلَّا بجملة؛ لأنَّ الاحتياج جرى على تسميتها بصلة وإن كانت هي هي))<sup>(١٢)</sup>، وفي مسألة احتياج الصلة إلى عائد قال: ((وإنمَّا احتياج إلى عائد؛ لأنَّ الصلة جملة مستقلة فلو لم يكن عائد لم يرتبط بالموصول له، وإنمَّا يلزم أن تكون الجملة خبرية؛ لأنَّه تفسير لمعهود خارجي فلا بد من أن تكون بطريق الإخبار))<sup>(١٣)</sup>.

(١) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ٣٣٨.

(٢) معاني القرآن: ٥٨/١، ومصطلحات النحو الكوفي: ٣٩.

(٣) الكافية: ٣٤.

(٤) الكافية: ٣٤.

(٥) شرح الشيخ مصنفك على الكافية: ١٢٤.

(٦) المصدر نفسه: ١٢٥.

(٧) مصطلحات النحو الكوفي: ٦٥-٦٦، وشرح العوامل النحوية: ٧٣.

## الخاتمة

## المصادر والمراجع

- بعد عرض مبسط لموقف الشيخ من الخلاف النحوي والمصطلح تبين ما يأتي:
- ١- كان الشيخ (رحمه الله) متبعا للمذهب البصري ومتوشحا بوشاحهم.
  - ٢- وجدته موافقا للمذهب البصري في جلّ المسائل التي عرضها خلا مسألتين حيث وافق فيها المذهب الكوفي.
  - ٣- انتهج سبيل القدماء في عرضه للمسألة معتمدا الدليل تارة ودونه أخرى.
  - ٤- استعمل كثيرا من المصطلحات الكوفية في كثير من المواضع على الرغم من أنّه بصري الهوى والمذهب.
  - ٥- انماز بالوضوح والابتعاد عن التكلف والتعقيد في عرضه للآراء والردّ عليها، حيث لم يستعمل الالفاظ التي من شأنها أن تغيب المعنى وتذهبه.
- بعد القرآن الكريم.
- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
  - ٢- إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، تح: د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١: ١٤٢٠هـ.
  - ٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
  - ٤- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١: ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
  - ٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

\* \* \*

- ٦- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب  
آي التنزيل، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي  
بكر ابن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)،  
تح: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم  
الكتب المملكة العربية السعودية - الرياض، ط: ١  
١٤١٣هـ، ١٩٩١م.
- ٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،  
أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هندراوي، دار  
القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز  
إشبيليا، ط ١ (د ت).
- ٨- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد  
بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي  
المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تح: د فخر  
الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب  
العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٩- الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج  
بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري  
(ت: ٦٥٩هـ)، تح: مختار الدين أحمد، عالم الكتب  
- بيروت، (د ت).
- ١٠- ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر  
بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت  
نحو: ١٣٠هـ)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي،  
دار المعرفة - بيروت، ط: ٢: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١١- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين  
أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي  
(ت: ٥٩٧هـ)، عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب  
العربي - بيروت، ط: ١: ١٤٢٢هـ.
- ١٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن  
محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني  
الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت -  
لبنان، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٣- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين  
محمد الاسترأبادي (ت: ٦٨٦هـ)، تح: د. يحيى بشير  
مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، ط: ١:  
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٤- شرح العوامل النحوية، الشيخ محسن  
القزويني، للشيخ نظر علي الجيلاني (ت، ق،  
١٢١٧هـ)، تح: ثامر حمزة علي، كلية الآداب - الجامعة  
العراقية، ٢٠١٩م.
- ١٥- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات،  
أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت  
٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار  
المعارف، سلسلة ذخائر العرب (٣٥)، ط: ٥: (د ت).
- ١٦- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد  
الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبلي  
(ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي،  
جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث  
الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة  
المكرمة، ط: ١: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٧- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن  
يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق  
الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن  
الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار  
الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- ١٨- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٩- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١: ٢٠٠٨م.
- ٢٠- علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تح: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية - مصر، (د ت).
- ٢١- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦هـ)، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط ١: ٢٠١٠م.
- ٢٢- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تح: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٣- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١: ١٤٠٧هـ.
- ٢٤- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط ٢: ١٤٠٥هـ.
- ٢٥- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٦- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تح: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ٢٧- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ).
- ٢٨- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٢هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٩- مصطلحات النحو الكوفي، عبد الله بن حمد الخثران، هجر للطباعة والنشر، ط ١: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٠- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١، (د ت).
- ٣١- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار

الفكر - دمشق، ط٦: ١٩٨٥.

٣٢- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر  
الشمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد  
(ت: ٢٨٥هـ)، تح: د. محمد عبد الخالق عزيمة،  
عالم الكتب. - بيروت، (د ت).

٣٣- نتائج الفكر في النحو للشَّهيلي،  
أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد  
السَّهيلي (ت: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت،  
ط١: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.

٣٤- نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد  
الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي  
البكري، شهاب الدين النويري (ت: ٧٣٣هـ)، دار  
الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

\* \* \*

